



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد

إستعمال نظرية القرار في إختيار المشروعات الصغيرة والمتوسطة (دراسة تحليلية في المديرية العامة للتنمية الصناعية)

رسالة مقدمة الى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم إدارة الأعمال

من قبل الطالبة

كفاء علي عيسى أبورغيف

بإشراف

الأستاذ الدكتور

حامد سعد نور الشمري

المستخلص :

تعدّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لاقتصاديات البلدان بشكل عام ، كما إنها تشكل بمجموعها قوة إقتصادية كبيرة تسهم بجزء كبير من الناتج القومي ، وهي تمارس دوراً أساسياً في تنمية وتطوير الإقتصاد الوطني إلى جانب تأثيراتها الإجماعية الواضحة . وفيما يتعلق بالاقتصاد العراقي في الفترة مابعد 2003 ولحد الآن ، نلاحظ أن هناك الكثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي أخذت تظهر على السطح ومن ثم تختفي بعد فترة زمنية بسبب عدم وضوح إستراتيجية العمل ، وكيفية المنافسة في السوق على وفق إستراتيجية معينة لتحقيق الميزة التنافسية والحصول على الحصص السوقية ، ولذلك تتميز بارتباك فيما يتعلق بدورة حياتها .

يتناول هذا البحث مشكلة أساسية تتمثل في كيفية اختيار إستراتيجية معينة من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل تحديات البيئة الخارجية والداخلية بالشكل الذي يساعد هذه المشروعات في البقاء أطول مدة ممكنة وتحقيق أعلى العوائد في ظل بيئة تنافسية .

تمثل هدف البحث في إستخدام المؤشرات الكمية التي تساعد متخذي القرار في إختيار الإستراتيجيات المناسبة التي على أساسها يتم إطلاق عمل المشروعات الصغيرة أو المتوسطة . وكان من أبرز هذه المؤشرات الكمية نظرية القرار ، فضلاً عن بيان دور الأساليب الكمية في الإختيار الأفضل للإستراتيجيات الخاصة بعمل هذه المشروعات .

تتبع أهمية البحث من كون معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعاني من تخطيط وعدم الوضوح في الخيارات المتعلقة بكيفية تحديد الإتجاهات المستقبلية لها ، وهناك نوع من الإندفاع غير المدروس في إختيار نوع النشاط الأمر الذي يؤدي إلى إنتهاء هذه المشروعات في غضون السنوات الخمس الأولى من عملها .

وقد تم اختيار عينة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في المديرية العامة للتنمية الصناعية مجالاً لتطبيق البحث لدراسة وتحليل واقع النشاط الصناعي الخاص. وتوصل البحث الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات وقد كان من أهم الإستنتاجات هو عدم وجود إستراتيجية واضحة ومحددة لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتطبيقها على المدى البعيد ، فضلاً عن عدم وجود فكر إستراتيجي لديهم. أما أهم التوصيات التي خرج بها البحث فهي ضرورة تحديد جهة متخصصة واحدة في العراق تتولى مسؤولية الإشراف ومتابعة مشكلات أصحاب هذه المشروعات وتقديم المشورة والدعم الإقتصادي والفني فيما يتعلق بإقامة هذه المشروعات بالشكل الذي يضمن إستمرارها ونموها وبالتالي تحويلها إلى مشروعات كبيرة .